مؤتمر خطة التعليم العالي واصل فعالياته

مشروع الهيكل التنظيمي الجديد تضمن تغييرات هامة

مدير الجامعة يعيَّن لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

كتب – منتصر الديسي:

تواصلت امس بجامعة قطر فعاليات المؤتمر الخاص بخطة التعليم العالي حيث نوقش الجزء المتعلق بمشروع الهيكل التنظيمي بحضور سعادة الاستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم كافود وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ومدير جامعة قطر الاستاذ الدكتور إبراهيم النعيمي وعدد من المسئولين بالوزارة وعمداء وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وفي بداية المؤتمر تحدث الاستاذ محمد فتحي سعود مقرر اللجنة المعدة لمشروع الهيكل التنظيمي وأشار الى ان خطة عمل اللجنة تحددت بدراسة القوانين واللوائح الخاصة بوزارات التعليم العالي في دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية والأطر والتنظيمات التي تحدد العلاقة بين تلك الوزارات والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ودراسة البدائل الخاصة بالأطر والهياكل المقترحة للتعليم العالي ضمن وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي وكذلك خطوط الاتصال الإشرافية والتنفيذية وإجراءات وسلطات استصدار القرارات ضمن الهيكل المقترح.

كما تطرق الى الأهداف التي وضعها المشروع للتعليم العالي ومنها:

– غرس حب المعرفة والبحث عن الحقيقة وتوطيد روح الاستقصاء والمتابعة العلمية في نفوس الأجيال، وتنمية الاستقلال الفكري والإبداع.

– تعميق الوعي بالتراث الحضاري العربي الإسلامي، وتوظيفه في خدمة السمو الأخلاقي والروحي والتقدم العلمي والفكري للأجيال، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن.

– إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة وتنميتها وتزويدها بقدر كاف من المعارف والعلوم والمهارات التطبيقية، لتمكينها من القيام بواجباتها في بناء المجتمع والأمة.

– الإسهام في تنشيط الحركة الثقافية والأدبية والفنية والحضارية بالتعاون مع المؤسسات المختصة في الدولة والمجتمع.

– تعميم استعمال اللغة العربية والارتقاء بها في مختلف التخصصات وتمكين الأجيال من إتقانها ودعم حركة التعريب، مع الحرص على تعليم اللغات الأجنبية لضمان الانفتاح على المجتمعات الإنسانية الأخرى.

– دعم البحث العلمي وتطويره في شتى فروع العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا للإسهام في رصيد المعرفة، وتوظيفه لتلبية احتياجات المجتمع القطري، وخطط التنمية والإنتاج، والحفاظ على البيئة.

وأشار الى ان مجلس التعليم العالي سوف يتكون من: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي «رئيسا» ومدير جامعة قطر «عضوا»، واثنان من أعضاء هيئة التدريس: من جامعة قطر يرشحهم مجلسها «عضوين» وكيل الوزارة لشئون التعليم العالي «أمينا عاماً» وكيل الوزارة لشئون التعليم العام «عضواً»، وكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة «عضوا» وكيل وزارة شئون الخدمة المدنية والإسكان «عضواً» وأمين عام مجلس التخطيط «عضواً» وممثلان لمؤسسات التعليم العالي يرشحهما الوزير «عضوين» ومدير المؤسسة العامة القطرية للبترول «عضواً» واثنين من ذوي الخبرة في شئون التعليم العالي يرشحهما الوزير «عضوين». وسوف تكون اختصاصات مجلس التعليم العالي ممثلة فيما يلي: وضع السياسة العامة وخطط التعليم العالي وبرامجه وتقويمها، وربطها بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة، واقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بما في ذلك الجامعات والكليات والمعاهد واعتماد هياكلها الأكاديمية واستحداث الكليات او الأقسام العلمية وتعديل تسميتها أو دمجها أو إلغاؤها وإنشاء فروع للجامعات او مؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية واعتماد خططها وهياكلها التنظيمية واعتماد وتنسيق شئون التعليم العالي في هياكله ومستوياته ونوعياته وبرامجه المختلفة، والدرجات العلمية ومدد الدراسة واعتماد مشروعات اللوائح التنفيذية والمالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية وإقرار مشروعات موازنات مؤسسات التعليم العالي الحكومية واعتماد نظم ومعايير تعيين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، وإقرار نظم إعادة أو ندب اعضاء هيئة التدريس الى مختلف المؤسسات داخل الدولة او خارجها، وإقرار سياسات ونظم النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، كإجازات التفرغ العلمي والمهمات العلمية وحضور المؤتمرات والندوات وحلقات العمل وغيرها واعتماد نظم تعيين المعيدين والمدرسين المساعدين وغيرهم من الفئات المعاونة لأعضاء الهيئة التدريسية، وإقرار سياسات وخطط ونظم الابتعاث للخارج لتوفير الأطر الوطنية اللازمة للتنمية. وفي الجزء المتعلق بأحكام قانون إنشاء جامعة قطر وتعديلاته ذكر ان وثيقة المشروع ظلت مضمنة للمسمى الحالي لجامعة قطر وصاحب السمو الأمير المفدى الرئيس الأعلى لها. وأشار إلى ان مجلس الجامعة في القانون المقترح سيكون برئاسة وزير التربية والتعليم والتعليم العالي بدلاً من مدير الجامعة كما هو في نص القانون الحالي. وسوف ينضم الى المجلس وكيل الوزارة لشئون التعليم العالي والوكيل لشئون التعليم العام. وثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة والمكانة الرفيعة في مجال التعليم العالي والبحوث يعينهم الوزير بعد التشاور مع مدير الجامعة، إضافة الى عضوية احد اعضاء هيئة التدريس بالجامعة وفيما يتعلق بتعيين مدير الجامعة جاء في وثيقة المشروع ان مدير الجامعة يعين بقرار أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ويشترط فيه ان يكون أستاذاً جامعياً من ذوي الخبرة الطويلة والمكانة العلمية الرفيعة وإذا كان قطرياً فإنه يجوز ان يكون استاذاً مساعداً ويكون تعيينه بدرجة وزير. وسوف يكون مدير الجامعة مسئولاً امام وزير التربية والتعليم والتعليم العالي عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية والسياسات المعتمدة للتعليم الجامعي. كما يكون لمدير الجامعة ثلاثة نواب يعاونونه في إدارة شئون الجامعة ويكون التعيين بقرار أميري بناء على اقتراح الوزير بعد التشاور مع مدير الجامعة ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة. كما يتم تعيين عميد الكلية بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم العالي في ضوء قواعد اجراءات مجلس الجامعة وذلك لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحد. كذلك يعين اعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم العالي، بناء على اقتراح مجلس قسم ومجلس الكلية المختص وموافقة مجلس الجامعة. وبعد شرح بعض تفاصيل المشروع المقترح للهيكل التنظيمي تلا ذلك نقاش وتعليقات من الحضور حيث أشار البعض إلى ضرورة اختصار بعض نصوص المشروع والابتعاد عن التكرار كذلك اكدوا ضرورة استمرار بعض اللوائح المتعلقة بالقانون الحالي التي تضمن الاستقلالية للجامعة خاصة فيما يتعلق بمجلس الجامعة حيث أشار الي انه ليس بالضرورة ان يكون وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رئيساً لمجلس الجامعة.